

تعهدات لا يمكن تحقيقها (عضو الكنيست عوزي لنداو، عل همشمار، ١٩٨٦/٧/٢٣)، والخشية من أن يكون بيرس تنازل في المغرب عن مصالح حيوية لاسرائيل الامر الذي قد يتقل، في المستقبل، على المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة مع الاردن (عضو الكنيست بيني شاليطا، معاريف، ١٩٨٦/٧/٢٣). اما شامير، فعقب على الزيارة، في مناسبة اخرى، بقوله ان بيرس لم يكن مفوضاً لاجراء مفاوضات في المغرب بشأن حل اقليمي وسط. واذاف ان بيرس نسق الزيارة معه، على اساس الاتفاق الائتلافي الذي يقضي باجراء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة (هارتس، ١٩٨٦/٧/٢٣). وحاول شامير التقليل من اهمية اللقاء بقوله انه منذ كامب ديفيد لم يعد هناك داع للانفعال من كل لقاء مع زعيم عربي (المصدر نفسه، ١٩٨٦/٧/٢٧).

ومن ناحية اخرى، نسبت هارتس (١٩٨٦/٧/٢٤) الى اوساط في الليكود تحذيرها من ان كل تنازل من جانب بيرس في موضوعي التمثيل الفلسطيني والمؤتمر الدولي سيواجه بمعارضة شديدة من جانب الليكود ووزرائه الذين سيلجأون الى استخدام «الفيتو» في المجلس الوزاري الملقص، وفقاً لبندو الاتفاق الائتلافي. اما ردود الفعل في اوساط الاحزاب الصهيونية اليسارية والراديكالية، فكانت مختلطة. وقد رحبت جميعها باللقاء، لكنها شككت في امكان ان تؤدي الزيارة والمحادثات الى احداث تحول سياسي واستئناف عملية السلام في المنطقة (عضو الكنيست اليعيزر غرانوت، عل همشمار، ١٩٨٦/٧/٢٣). ذلك انه ليس هناك اي امكان لدفع عملية السلام الى امام، من خلال تجاوز القضية الفلسطينية، وحكومة اسرائيل لا يمكنها ان تقرر من سيمثل الفلسطينيين في مفاوضات السلام. ودعا غرانوت رئيس الحكومة اجراء انتخابات للمجالس البلدية في الفترة المتبقية من رئاسته للحكومة، لان ذلك سيتيح بلورة طريق الشعب الفلسطيني. ويختم تعقيبه بالقول: «ان لقاءً مع رئيس بلدية منتخب افضل واكثر دلالة باضعاف اضعاف من لقاء الملك

لاعتراف الدول العربية باسرائيل (هارتس، ١٩٨٦/٧/٢٣)، بينما اكتفى القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، اسحق شامير، بالقول: «ان اهمية الزيارة تكمن في علنيتها» (المصدر نفسه). وكانت ردود الفعل على الزيارة في صفوف حزب العمل والمعراخ، الوحيدة التي لم تكن من لون واحد. فقد دعا رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، رافي ادري، في عرضه للمحادثات لمكتب حزب العمل، الى اعادة النظر في مواقف الحزب من القضية الفلسطينية، لانه، على حد قوله، ثبت ان هناك من يمكن التحدث معه (المصدر نفسه، ١٩٨٦/٧/٢٥). ومن ناحية اخرى، واستكمالاً لدعوة عضو الكنيست ادري، طلب عضو الكنيست حاييم رامون من السكرتير العام لحزب العمل عضو الكنيست، عوزي برعام، عقد جلسة لمركز الحزب لمناقشة موضوع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني (المصدر نفسه، ١٩٨٦/٧/٢٧). وتشير صحيفة هارتس (١٩٨٦/٧/٢٨) الى ان دعوتي عضوي الكنيست، ادري ورامون، قد تسببتا في «تفاقم الخلافات داخل الحزب» وان اوساط الصقور في الحزب اصدرت بياناً نددت فيه بالدعوتين. وتدخل بيرس في الجدل، معلناً رفضه الاعتراف بحق تقرير المصير، وباعادة النظر في مواقف الحزب (المصدر نفسه).

واستغربت الصحفية ذوريت غيفن هذه الضجة وهذا الجدل، علماً بان حزب العمل عقد، قبل ثلاثة شهور، مؤتمراً نظرياً تم تخصيص جزء من مناقشاته لموضوعات سياسية بعامه، وللقضية الفلسطينية بخاصة (عل همشمار، ١٩٨٦/٧/٣١). وسألت غيفن عن المسوغ الذي يستوجب اعادة النظر في مواقف الحزب، وقالت: «الم يدرك مؤتمر حزب العمل الذي عقد في نيسان (ابريل) من هذا العام، انه دون الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين لا يوجد اي احتمال للتوصل الى حل النزاع التاريخي العنيف بين الشعبين ؟ » (المصدر نفسه).

اما داخل صفوف الليكود، فكان الطابع العام لردود الفعل التحذير من ان يقدم بيرس